الفصل الأول

نشأة الجمعية وتطـورها

١ ــ فكرة الجمعية وقرار انشائها ٠

٢ ــ مشكلة اختيار مقر الجمعية ٠

٣ ــ ادارة الجمعية وتطور لائحتها ٠

obeikan.com

obeikan.com

١ ــ فكرة الجمعية وقرار انشائها :

فى ٣٠ يوليو ١٩٤٥ صدر مرسوم ملكى بانشـــاء الجمعية الملكية للدراسات التاريخية فى القاهرة بحيث تكون مشمولة برعاية الحكومة وقد حدد هدفها على النحو الآتى :

١ ــ تنظيم الدراسات التاريخية وتشجيعها وخاصة التاريخ المصرى فى نواحيه المختلفة .

٢ ــ جمع الوثائق والمذكرات رسمية وغير رسمية وبخاصة ما يتعلق منها بالتاريخ المصرى فى مصر والخارج .

٣ ــ وضع فهرس عام للمؤلفات والنشرات ذات الاتصال بتاريخ مصر ، وعمل لوحات ومصورات لمصر فى عصورها المتتالية ، ومعجمات تاريخية للمدن والآثار والمواقع الحربية والرجال الذين اقترنت اسماؤهم بحياة البلاد فى مختلف أدوارها ، ونشر الأبحاث والمؤلفات المتصلة بهذه الموضوعات .

٤ ــ اصدار مجلة دورية تتضمن أبحاث الجمعية ، وتكون ســـجلا للدراسات والأبحاث التاريخية .

٥ ــ بذل المساعدات المناسبة لتشجيع الدراسات التاريخية وتنظيم الرحلات والأسفار المتعلقة بتلك الدراسات .

٦ ــ تنظيم المؤتمرات والمعارض فى مصر والاشتراك فيما يقـــام منها فى الخارج .

٧ ـ تنظيم المحاضرات والمناقشات المتعلقة بالموضوعات التاريخية[١] .

وعند تحليلنا لهذه الأهداف والأغراض وما تحقق منها وما لم يتحقق حتى الآن يتضح الاتى :

بالنسبة للمادة الأولى وهى تنظيم الدراسات التاريخية وتشجيعها فان الجمعية قامت وتقوم بتأدية دورها فى النهوض بالبحوث التاريخية ونشر الوعى التاريخى بين أبناء الوطن ، وذلك عن طريق أنشطتها العلمية والثقافية خصوصا الندوات والمحاضرات والمواسم الثقافية سواء التى قامت بها الجمعية منفردة أو بالاشتراك مع الهيئات والمؤسسات الثقافية الأخرى .

وبالنسبة للمادة الثانية والخاصة بجمع الوثائق والمذكرات التى تتعلق بتاريخ مصر لضرورتها الحيوية فى كتابة التاريخ فبالرغم من أن الجمعية لم تحتفظ فى جعبتها بوثائق حيث أن هناك أماكن أخرى مخصصة لذلك فانها بذلت محاولات عديدة من أجل المحافظة على الوثائق وصيانتها وكانت أولى هذه المحاولات فى عام ١٩٤٧ حين طالب المؤرخ محمد شفيق غربال نائب رئيس الجمعية بتعديل لائحة دار المحفوظات المصرية التى كانت تنص على اعدام السجلات بعد مرور وقت معين عليها موضحا أن هذه السجلات كما انها ملك للدولة فهى ملك للتاريخ والمؤرخين ، وأنه يجب استشارة المؤرخين فى مدى أهمية هذه السجلات قبل التخلص منها واقترح تشكيل لجنة من أجل ذلك والاتصال بالمسئولين والتنسيق معهم ، وقد وافق أعضاء مجلس ادارة الجمعية على هذا الاقتراح ، كما رحبوا أيضا بفكرة رينيه قطاوى أحد أعضاء المجلس باشراك مدير دار المحفوظات

---

(١) القانون النظامى للجمعية ، القاهرة ١٩٤٦ ، تحت عنوان : غرض الجمعية وعملها ، ص ٤ــ٥ .

العمومية فى هذه اللجنة[٢] • ولم يقتصر الأمر على ذلك بل اقترح شاهين بك أمين عام الجمعية السعى فى الحصول على مذكرات الزعماء والقادة ورجال الحكم فى الدولة كعبد الخالق ثروت ونوبار باشا والهلباوى بك ؛ وذلك بتكوين لجنة تقوم بمساع شخصية لدى أصحاب هذه المذكرات ونشرها اذا وافق أصحابها أو حفظها فى دولاب خاص بالجمعية[٣] •

ونتيجة لهذه المجهودات فقد صدر القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بعدم جواز الاستغناء عن المحفوظات التى تستوفى مدة حفظها القانونية الا بعد العرض على اللجنة الدائمة للمحفوظات التى شكلت لتكون حلقة الاتصال بين دار الوثائق والجهات المختلفة ؛ وتشرف على عملية الاستغناء عن المحفوظات التى تستوفى مدد الحفظ القانونية لها •

والمحاولة الثانية التى قامت بها الجمعية من أجل الحفاظ على الوثائق كانت فى عام ١٩٧١ حيث رغب أعضاؤها فى المشاركة فى تنظيم العمل بدار الوثائق التاريخية وبمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر وهما الهيئتان المعنيتان بالتاريخ المصرى ووثائقه ، لذلك دعت الجمعية الدكتور الشنيطى وكيل وزارة الثقافة لشئون دار الكتب والوثائق القومية الى حضور جلسة مجلس ادارتها فى أول فبراير ١٩٧١ ليشرح أفكاره لأعضاء الجمعية ، ويناقش معهم مشروعاته ، وهناك دارت مناقشة حول الوثائق وتجميعها وتصويرها ، واتفق الرأى على أنها عملية ضخمة تحتاج الى جهود كبيرة مخلصة والى خبراء فنيين من المؤرخين والوثائقيين والمترجمين فضلا عن الحاجة الى مكان متسع مستوف للشروط الفنية تحفظ فيه هذه الوثائق على نحو يسهل الافادة منها ، وقد أعرب وكيل

---

(٢) الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ، محضر الجلسة السابعة لمجلس الادارة فى الخميس ١١ ديسمبر ١٩٤٧ •

(٣) نفسه •

وزارة الثقافة عن حاجة دار الوثائق الى مجموعة من الخبـــراء لمعاونة موظفيها فى هذا الجهد بحيث يشكلون مجموعات تختص كل منها بنوع معين من الوثائق ، كما أوضح أن وثائق عابدين نقلت الى القلعة فى مكان متسع توطئة لنقلها الى البناء الذى تشغله دار الكتب بباب الخلق ريثما يتم البناء المخصص للوثائق بمبنى كورنيش النيل .

أما عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ودوره فى تجميع الوثائق وغير ذلك من مذكرات وتقارير فقد أوضح أن عمل المركز يقتصر على جمع المواد المتصلة بتاريخ مصر لتكون تحت نظر المؤرخين والباحثين وطالب بأن تشارك الجمعية فى أعمال هذا المركز وتختار من يمثلها فيه[٤] .

أما عن محاولة الجمعية الثالثة للمحافظة على الوثائق وصـــيانتها فقد جاءت ابان عرض التوصيات الخاصة بندوة عبد الرحمن الجبرتى فى ٢٣ أبريل ١٩٧٤ حيث طالب بعض الاعضاء بالتوصية بالاهتمام بالوثائق المصرية المودعة بجهات مختلفة كدار الوثائق القومية ، ودار المحفوظات العمومية ، ورئاسة مجلس الوزراء ، ووزارة الخارجية وغيرها ، وكذلك الوثائق المتعلقـــة بتاريخ مصـــــر والمودعة بدور الوثائق والمحفوظات فى الخارج ومن ذلك :

(أ) اعداد مبنى خاص ملائم لدار الوثائق يزود بالوسائل الحديثة لصيانة الوثائق وحفظها وتبويبها وتصويرها وتيسير الاطلاع عليها .

(ب) انشاء معهد علمى يقوم على اعـــداد المتخصصين فى الوثائق العثمانية يختار طلبته من خريجى أقسام اللغات الشرقية (فرع اللغـــة التركية) والتاريخ والوثائق بالجامعات ويلحق هذا المعهد بدار الوثائق بعد اعادة تنظمها حتى تكون الدراسة علمية وعملية معا .

---

(٤) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية : محضر اجتماع مجلس الادارة فى أول فبراير ١٩٧١ .

(جـ) ارسال بعثات من المتخصصين فى الوثائق لزيارة دور الوثائق الأجنبية وتصوير أهم الوثائق المتعلقة بتاريخ مصر وايداعها بدار الوثائق وذلك تيسيرا للباحثين والدارسين وتوفيرا للجهد والوقت .

(د) اعادة المجلس الأعلى لدار الوثائق ، ويشكل من كبـــار المتخصصين فى التاريخ والوثائق لتقديم الرأى والمشورة فى كل ما له صلة بالوثائق وجمعها وتنظيمها[٥] .

وقد رفعت الجمعية هذه التوصية الى الهيئات العلمية المختصـة كوزارة الثقافة ووزارة التعليم العالى والجامعات والهيئة المصرية العامة للكتـاب .

يضاف الى كل ذلك أن الجمعية اعتزمت اقامة ندوة فى ابريل١٩٧٦ عن وثائق تاريخ مصر الحديث والمعاصر لتلقى فيها بحوث تعالج موضوع الوثائق وأهميتها فى كتابة التاريخ مع دراسة لدور الوثائق والمحفوظات فى مصر[٦] .

وبالرغم من هذه الجهود التى بذلتها الجمعية وتبذلها من أجـل الاهتمام بالوثائق المصرية ، فان الأمل فى المحافظة على تراثنا الوثائقى لا يزال يحوطه الكثير من المصاعب ، وما زالت معظم هذه التوصيات رغم أهميتها يتعثر تنفيذها .

وعن الفقرة الخاصة من قانون الجمعية بوضع فهرس عام للمؤلفات والنشرات ذات الاتصال بتاريخ مصر وعمل لوحات ومصورات لمصر فى

---

(٥) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية : ندوة عبد الرحمن الجبرتى وعصره ، التوصيات التى اقرتها الندوة فى الجلسة الختامية فى ٢٣ ابريل ١٩٧٤ .

(٦) تبنى سمنار التاريخ الحديث بجامعة عين شمس هذه الندوة وعقدت تحت عنوان « وثائق تاريخ العرب الحديث » .

عصورها المتتالية ، ومعجمات تاريخية للمدن والآثار والمواقع الحربية والرجال الذين اقترنت اسماؤهم بحيـاة البلاد فى مختلـف ادوارها ومظاهرها فان الجمعية وان لم تقم بوضع فهرس عام لما كتب عن مصر فانها قامت فى مناسبات متعددة بعمل لوحات ومصورات وخرائـط عن تاريخ مصر مثلما حدث فى الاحتفال بالذكرى المئوية لوفاة محمد على الكبير . وفى بعض أعداد المجلة يضاف الى ذلك أن الجمعية قامت بالاتصال بأسر الضباط الأمريكيين الذين خدموا فى الجيش المصرى فى الفتـرة بين ١٨٧٠ و١٨٨٢ لكى تحصل على مخلفات هؤلاء الضباط من مذكرات وخرائط وأوراق عن مصر حتى تحتفظ بها كمرجع هام لدراسـة تاريخ مصر المعاصر . وذلك عن طريق الكتابة لوزارة الخارجية للاتصال بالسفارة الامريكية بالقاهرة والسفارة المصرية بواشنطن[٧] . ويبدو أن هـذه الاتصالات لم تكلل بالنجاح . أما عن عمل قاموس للرجال الذين اقترنت أسماؤهم بتاريخ مصر فقد رأت الجمعية تحضير قاموس تراجم للاعلام فى عصور معينة ، وبمعرفة لجان فرعية متخصصة ، ولما كان مثل هـذا القاموس يشمل تراجم عديدة فقد كان لابد من تجزئة العمل فيه لذلك اتفق على أن يؤخذ من عصر مصر القديمة ما يمكن استيعابه من تراجمه كأن يخصص البحث عن تراجم القرن الأول فى عهد البطالمة . وبالنسبة للعصر الاسلامى فقد رؤى أن يوجه البحث الى عصر الدولة الايوبية ، وقد أختير من العصر الحديث عهد محمد على الكبير .

ثم اتفق على البدء فى تجميع المادة العلمية لهذه الشخصيات حتى اذا تم الانتهاء من جزء منها دفع به الى المطبعة[٨] .

وبالرغم من أن محاضر جلسات مجلس الادارة كانت تبشر بقرب

---

(٧) خطاب من رئيس الجمعية الى وزير الخارجية بتاريخ ٢٢ فبـراير ١٩٤٨ .

(٨) محضر جلسة مجلس الادارة فى يوم الخميس ١٣/٤/١٩٥٠ .

الانتهاء من بعض أجزاء هذا القاموس ، فانه لم يخرج الى النـــور أى شىء منه[٩] .

ونتيجة لذلك فقد طرحت فكرة هذا القاموس مرة ثانية بعد حوالى ربع قرن من المرة الأولى حيث أقر مجلس الادارة فى خلال العام ٧٣/٧٤ عمل « معجم بأعلام المؤرخين المصريين منذ الفتح العربى حتى الوقت الحاضر » وشكلت اللجان من أجل ذلك وبعد عدة مناقشات بينها اتفـــق على تحديد ماهية المؤرخ المصرى فهو عندهم من كان ينتمى الى مصـــر أو قضى بها أكثر أيامه . وكتب فى التاريخ أو التراجم أو الطبقات أو الحوليات أو المذكرات أو الخطط أو فى تاريخ الحياة العقلية والأدبية أو الفن أو الآثار ، ويدخل فى عداد المؤرخين الأحياء ممن استقرت لهم صفة الاستاذية أو المؤرخ على أن يكون قد التزم المنهج التاريخى كل حسب عصره[١٠] .

وتقرر البدء فى المرحلة الأولى من هذا المعجم ، ومن أجل ذلك شكلت اللجان الآتية :

١ ــ لجنة أعـــلام المؤرخين المصريين فى العصر الاسلامى والوســـيط (منذ الفتح العربى الى الفتح العثمانى) :

وكان مقررها الدكتور حسن محمود .

٢ ــ لجنة العصر العثمانى :

وكان مقررها الدكتور أحمد عزت عبد الكريم .

---

(٩) كلمة الأمين العام عن نشاط الجمعية فى اجتماع الجمعية العمومية فى الخميس ٣ مارس ١٩٥٥ .

(١٠) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية : دليل عمل « معجم المؤرخين المصريين منذ الفتح العربى حتى الوقت الحاضر » .

٣ — لجنة العصر الحديث :

وكان مقررها الدكتور محمد أحمد أنيس •

واتفق على أن تضم هذه اللجان الى عضويتها من ترى ضمه اليها للاستعانة به فى عملها ؛ وتكون مهمة هذه اللجان اعداد بطاقات باسماء المؤرخين الذين ينتمون لكل عصر من العصور السابقة الذكر وتتضمن البطاقة البيانات الآتية :

١ — اسم المؤرخ •

٢ — تاريخ مولده وتاريخ وفاته •

٣ — أهم أعماله العلمية •

وذلك تمهيدا لوضع بيانات أوفى يتضمنها القاموس • كما قرر المجلس تكوين لجنة للاشراف على المشروع ؛ ووضع خطوطه الرئيسية ، ونتبع مراحل تنفيذه من الاساتذة مقررى اللجان[١١] •

ونظرا لأن هذه اللجان لم تنشط فى عملها ؛ فقد توقف المشروع ولم ير النور حتى الآن •

وعن البنود الخاصة من قانون الجمعية بالنسبة للمجلة . والعمل على تشجيع الدراسات التاريخية وتنظيم المحاضرات والمؤتمرات نذكر : بالنسبة لاصدار مجلة دورية تتضمن أبحاث الجمعية ؛ وتكون سجلا للابحاث التاريخية فقد حرصت الجمعية منذ انشائها على أن تصدر مجلة

---

(١١) نفسه •

والجدير بالذكر أن محاضر جلسات مجلس الادارة اشارت الى أن مشروع اعداد دليل المؤرخين والأثريين قد أثير فى عام ١٩٧٨ أيضا وتم الاتفاق عليه من حيث المبدأ ، وشكلت له لجان متخصصة ثم ما لبث ان طوى مثل ما قبله . انظر : محضر اجتماع مجلس الادارة — جلسة الاثنين ١٩٧٨/٥/٢٩ .

علمية تنشر بصفة دورية البحوث التاريخية الجادة ، وتكون مرآة لأعمال الجمعية وأنشطتها وقد وصلت اعداد هذه المجلة حتى عام ١٩٨٤ واحدا وثلاثين عددا •

وعن بذل المساعدات المناسبة لتشجيع الدراسات التاريخية فهناك ثلاث جوائز قررتها الجمعية احداها لأوائل الليسانس فى أقسام التاريخ بالجامعات المصرية ، والثانية لأوائل الماجستير فى التاريخ الحديث ، والثالثة لأوائل الماجستير فى التاريخ القديم •

هذا بالاضافة الى أن الجمعية لم تألو جهدا فى مؤازرة المؤرخين ومعاونتهم الفعلية فقد قدمت معونة مادية للدكتور أسد رستم الاستاذ بالجامعة الامريكية ببيروت سابقا لتمكينه من اتمام اعداد فهرسه الأبجدى الخاص بكتابة « وثائق الشام » الذى يقع فى أربعة مجلدات ، وكان قد نشره من واقع المحفوظات الملكية المصرية •

وعن تنظيم المؤتمرات والمحاضرات والمناقشات المتعلقة بالموضوعات التاريخية فبالاضافة الى الموسم الثقافى الذى تنظمه الجمعية فى موضوعات متباينة فى مختلف العصور فانها تشارك المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية فى اقامة ندوة سنوية بدارها احياء لذكرى أحد المؤرخين المصريين كما انها لم تدخر جهدا فى مشاركة المؤسسات العلمية والثقافية داخل مصر والوطن العربى فى أنشطتها العلمية حتى أصبح لها دور فكرى رائد فى مجال البحث التاريخى على المستوى العربى والمحلى •

هذا عن قانون الجمعية ، وقرار انشائها فماذا عن مقر الجمعية والمشاكل التى واجهت المسئولين فيها •

٢ ـ مشكلة اختيار مقر الجمعية :

ولما كان تحديد مقر دائم للجمعية لم يتم البت فيه حين صدور قرار الانشاء فقد اتفق على أن يكون مكتب شفيق غربال ـ نائب رئيس الجمعية ـ بوزارة المعارف ، هو المقر المؤقت للجمعية لحين البحث عن المكان الملائم لاغراض الجمعية كما اتفق على السعى لدى جمعية فؤاد الأول للاقتصاد والتشريع لكى تخصص للجمعية ما يمكنها أن تستغنى عنه من الغرف لكى يكون مقرا مؤقتا لها[١٢] الى حين أن يقوم رئيس الجمعية وبعض الأعضاء بزيارة عدد من المنازل الأثرية بالقاهرة كمنزل زينب خاتون ، ومنزل السنارى ، ومنزل السحيمى ، وقبة الغورى لتبين مدى صلاحية أحدها ليكون مقرا دائما للجمعية ، وبعد عدد من الزيارات اقترح شفيق غربال على مجلس الادارة أن تستأجر الجمعية بيت السنارى الكائن بحارة مونج قسم السيدة زينب والتابع لوقف ابراهيم كتخدا السنارى . وبعد أن وافق المجلس على اقتراحه تم الاتصال بوزير الأوقاف لاستئجار هذه الدار[١٣] ولكن برزت مشكلة حالت دون تحقيق ذلك وهى صعوبة اخلاء المنزل من سكانه نظرا لأنه كان مؤجرا الى الكابتن اسكيف الضابط بالجيش البريطانى ورئيس جمعية اخوان الحرية . ومعاهدة ١٩٣٦ والقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يحولان دون امكان المطالبة القضائية بالاخلاء[١٤] مما جعل الجمعية تصرف النظر عنه وتتقدم الى وزارة المالية بطلب قطعة أرض مساحتها نحو ألفى متر فى مكان سوق الفاكهة القديم بشارع الملكة نازلى (رمسيس حاليا) لاقامة مبنى به صالة كبرى للمحاضرات يكون مقرا ثابتا لها[١٥] . ولما حولت المالية

---

(١٢) محضر الجلسة الاولى لمجلس ادارة الجمعية فى ١٩ يونيو ١٩٤٦ .

(١٣) محضر الجلسة الرابعة لمجلس الادارة فى ٨ مايو ١٩٤٧ .

(١٤) خطاب من وكيل وزارة الاوقاف الى رئيس الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بتاريخ ١٩٤٧/١١/٦ .

(١٥) محضر الجلسة الثانية لمجلس الادارة عن عام ١٩٤٨ .

هذا الطلب الى وزارة الاشغال . رأت الأخيرة التوصية بمنح الجمعيـة ألفا ومائتى متر من أرض سـوق الفاكهة القـديم لبنـاء مكان لائق بالجمعية[١٦] .

وبالرغم من ذلك ، ورغم الحاجة الملحة الى هذا المكان المتسـع فان هذه التوصية لم يتم العمل بها بل تعثر الموضوع داخل وزارة المالية وكان مصيره الاهمال .

وعن مسعى مجلس ادارة الجمعية لدى جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، فقد كلل بالنجاح حيث خصصت غرفتان بالدور العلوى من هذا المبنى لأعمال الجمعية التاريخية[١٧] ، واستمرت أعمال الجمعية تدار من هاتين الغرفتين المخصصتين لها ، ونظرا لتزايد نشاط الجمعية ، وزيادة عدد أعضائها برزت مشكلة ضيق المكان المخصص لها ، وعدم كفايته لاتمام أنشطتها ومن هنا بدأ أعضاء مجلس الادارة يفكرون ثانية فى ضرورة البحث عن مكان أكثر ملائمة لأغراض الجمعية فاقترح البكباشى عبد الرحمن زكى اعادة المساعى لدى الجهات المختصة لاستئجار منزل السنارى الأثرى ، ولما وافقه أعضاء مجلس الادارة على ذلك رأى المسيو جاستون فييت أن تكتب الجمعية رسميا فى هذا الشأن الى السير روبرت كريج رئيس اللجنة الدائمة للآثار العربية فى ذلك الوقت لكى يبذل مساعيه من أجل تحقيق هذا الطلب[١٨] .

وبعد أخذ ورد لم تكلل مساعى الجمعية بالنجاح ، مما جعل مجلس الادارة يبحث عن طرق أخرى لايجاد مقر دائم للجمعية وبعد سعى طويل استقر الرأى على أن تنتقل الجمعية مقرها الى مبـان بأرض الجمعيـة

---

(١٦) محضر الجلسة الثالثة لمجلس الادارة فى ٨ أبريل ١٩٤٨ .

(١٧) محضر الجلسة الثانية لمجلس الادارة فى ٢٩ يناير ١٩٤٧ .

(١٨) محضر الانعقاد غير العادى لمجلس الادارة فى ١٩٤٨/٩/٢٧ .

الزراعية الملكية بالجزيرة ، وقد تم التعاقد على هذا التأجير[١٩] على أن تحتل الجمعية المبنى الخاص بمعروضات مصلحة السجون[٢٠] ابتداء من أول مارس ١٩٥٠ .

وسارت الجمعية تزاول نشاطها من هذا المكان حتى عام ١٩٥٨ حين اضطرت الى اخلاء هذا المبنى وتسليمه الى الهيئة العامة لتنمية الصادرات بعد أن صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٧٣ بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٨ الذى يقضى باقامة المعرض الصناعى الزراعى فى المكان الذى تشغل الجمعية جزءا منه ، وتبعا لذلك بدأت الجمعية فى البحث عن مكان آخـــر لائق بنشاطها ووظيفتها .

واستقر الأمر على اختيار مقرها الحالى بشارع ناصر الدين المتفرع من شارع البستان بالقاهرة ، ولكن هل هذا المكان يفى بمتطلبات الجمعية ويلائم أغراضها .

الواقع أنه نظرا لما تتحمله الجمعية من مسئوليات كبيرة فى النهوض بالدراسات التاريخية فى مصر والعالم العربى قد ضاق بها مكانها الحالى الذى تستأجره ، ولم يعد يتسع بوضعه الراهن الا لنشاط محدود ، يضاف الى ذلك أن هذا المبنى قديم ومرتفع ولا يوجد به مصعد مما يتعذر معه حضور بعض الاساتذة وخاصة المسنين منهم الى مقر المجعية ، ومن هنا فان الحصول على مبنى حكومى تتو افر فيه المواصفات المطلوبة لجمعية علمية تمارس نشاطها فى خدمة الدراسات التاريخية منذ أربعين عاما أصبح ضرورة حيوية وهامة لاستمرار مسيرة الجمعية وتطورها .

---

(١٩) محضر جلسة مجلس الاداره فى الخميس ١٩ يناير ١٩٥٠ .

(٢٠) تقرير الامين العام عن نشاط الجمعية فى عامها الثالث .

٢ — ادارة الجمعية وتطور لائحتها :

بعد أن صدر المرسوم الملكى بانشاء الجمعية الملكية للدراسات التاريخية صدر أمران ملكيان أحدهما بتعيين محمد طاهر باشا رئيسا للجمعية[٢١] والآخر بتعيين محمد شفيق غربال بك نائبا لرئيس الجمعية[٢٢] كما صدر قرار وزارى بتعيين أعضاء أول مجلس ادارة للجمعية حيث عين كل من :

١ — مصطفى عامر (بك)
وكيل جامعة فاروق الأول

٢ — محمد قاسم (بك)
المدير العام لتعليم البنات

٣ — محمد رفعت (بك)
المدير العام للتعليم الثانوى

٤ — الدكتور عبد الوهاب عزام (بك)
عميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

٥ — الدكتور محمد صبرى
وكيل دار الكتب الملكية

٦ — رينيه قطاوى (بك)
عضو مجلس الشيوخ

٧ — الاستاذ عبد العزيز المراغى
شيخ معهد الزقازيق وامام الحضرة الملكية

---

(٢١) أمر ملكى رقم ٣١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين رئيس الجمعية الملكية للدراسات التاريخية .

(٢٢) أمر ملكى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٦ بتعيين نائب رئيس الجمعية .

obeikan.com

٨ — الدكتور محمد مصطفى زيادة
الاستاذ بكلية الاداب بجامعة فؤاد الأول

٩ — الدكتور سوريال عطية
الاستاذ بكلية الآداب بجامعة فاروق الأول

١٠ — البكباشى عبد الرحمن زكى
مدير المتحف الحربى

١١ — الاستاذ ابراهيم شاهين (بك)
المحامى

١٢ — الدكتور ابراهيم نصحى
الاستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول

١٣ — الدكتور أحمد بدوى
المدرس بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول(٢٣)

١٤ — المسيو اتيين دريوتون
المدير العام لمصلحة الآثار المصرية

١٥ — المسيو بيير جوجيه
العضو بمجمع فرنسا والمدير السابق للمعهد الفرنسى للآثار الشرقية(٢٤)

وعند تحليلنا لأعضاء مجلس الادارة الأول نجد أنهم لبسوا جميعا من المؤرخين بل كان بينهم عدد من الشخصيات العامة والعاملين فى حقل

---

(٢٣) قرار وزارى رقم ٦٧٧٠ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٥ .

(٢٤) قرار وزارى رقم ٦٨٣٤ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٩ .

الثقافة والمعارف فى مصر . كما أن هذا المجلس لم يقصر عضويته على المصريين فحسب بل ضم الى عضويته بعض الأجانب خصوصا من الفرنسيين . ومن الطريف أن أعضاءه كان يتمثل فيهم الأديان السماوية الثلاثة .

وعن المؤرخين من أعضاء المجلس فكان فيهم من يمثل التاريخ بعصوره المختلفة فالدكتور أحمد بدوى والدكتور ابراهيم نصحى يمثلان التاريخ القديم ؛ والدكتور محمد مصطفى زيادة والدكتور سوريال عطية يمثلان التاريخ الوسيط ، وكل من المؤرخ شفيق غربال والدكتور محمد صبرى والدكتور ممحد رفعت كان يمثل التاريخ الحديث .

وقد عقدت الجلسة الأولى لمجلس ادارة الجمعية فى مساء ١٩ يونية ١٩٤٦ برئاسة محمد طاهر باشا . وفيها تم بحث موضوع احتيار الهيئة التنفيذية لمجلس ادارة الجمعية طبقا للمادة ١٥ للقانون النظامى التى نقضى بأن « ينتخب المجلس سنويا من بين أعضائه بالاقتراع السرى فى أول اجتماع له يلى الجمعية العمومية العادية أمينا عاما وأمينا للصندوق »[٢٥] وقد اختير فى هذه الجلسة ابراهيم بك شاهين المحامى لوظيفة الأمين العام ؛ ومحمد بك قاسم لوظيفة أمين الصندوق .

كما انبثقت عدة لجان من مجلس الادارة للاشراف على نشاط الجمعية وهى لجنة المجلة ؛ ولجنة النشر ؛ ولجنة العلاقات الخارجية ؛ ولجنة المحاضرات العامة ؛ ولجنة الأطلس التاريخى ؛ ولجنة فهرس المراجع والوثائق[٢٦] .

ولما كان تنظيم أمور الجمعية لا يستقر الا بتواجد لائحة داخلية لها تنظم أعمالها فقد رأى أعضاء مجلس الادارة تشكيل لجنة من المؤرخ

---

(٢٥) الجمعية الملكية للدراسات التاريخية : القانون النظامى ١٩٤٦ ، ص ٨ .

(٢٦) محضر الجلسة الثانية لمجلس ادارة الجمعية فى ٢٩ يناير ١٩٤٧ .

محمد شفيق غربال والمحامى ابراهيم شاهين والبكباشى عبد الرحمن زكى لوضع اللائحة الداخلية للجمعية[٢٧] .

ولابلاغ قرار انشاء الجمعية الى الجمعيات العلمية المماثلة لها فى الخارج رأى مجلس الادارة أن خير وسيلة لذلك هى قيام وزارة الخارجية بهذه المهمة عن طريق مفوضياتها فى الخارج ، وأيضا عن طريق مكاتب وزارة المعارف بلندن وباريس وجنيف وواشنجتون وذلك بقصد تبادل البحوث والمطبوعات العلمية والتاريخية معها ، وقد تم هذا الاتصال بالفعل . أما عن توثيق صلة الجمعية بمثيلاتها من الجمعيات العلمية داخل البلاد فقد رأى مجلس الادارة الاتصال بها لتبادل النشرات والمطبوعات معها[٢٨] .

ونظرا لوضوح أهداف الجمعية وتبنى الحكومة الفعال لها وجدت جمعية البحوث التاريخية العربية التى تأسست فى عام ١٩٤٦ تحت رعاية الأميرة شويكار ورئاسة محمد حسين هيكل باشا أن مهمتها قد تضاءلت[٢٩] بانشاء جمعية تاريخية تحت رعاية الحكومة ، وأنه من الواجب الاندماج بالجمعية التاريخية الوليدة والالتئام بها لوحدة الهدف بينهما .

ومن هنا بدأت الاتصالات بين الجمعيتين بهذا الخصوص فشكل مجلس ادارة الجمعية فى ١٩٤٧/١٠/٤ لجنة من شفيق غربال وابراهيم شاهين لبحث هذا الموضوع ، وفى هذا الصدد أيضا شكلت جمعية البحوث التاريخية العربية لجنة من محمد حلمى عيسى باشا ، ومحمد

---

(٢٧) محضر اجتماع مجلس الادارة فى ١٩٤٧/٣/١٣ .

(٢٨) محضر اجتماع مجلس الادارة فى ١٩٤٧/٣/١٣ .

(٢٩) كان الغرض من قيام هذه الجمعية تشجيع واعانة البحث التاريخى، ونشر حقيقة تاريخ البلاد العربية وثقافتها ومدنيتها فى البلاد الغربية وذلك بتنظيم ونشر المؤلفات التاريخية ، وكان مقرها ٢٦ (أ) شارع شريف باشا بعمارة الايموبيليا .

صلاح الدين بك والسيد جبرائيل انقيرى • وبعد مشاورات استقر الرأى على ادماج الجمعتين ، وحين عرض ذلك الأمر على مجلس ادارة كل من الجمعيتين وافق مجلس ادارة جمعية البحوث العربية فى جلسته المنعقدة مساء الجمعة ٢٨ فبراير ١٩٤٨ على هذا الادماج كما وافق مجلس ادارة الجمعية الملكية للدراسات التاريخية فى جلسته المنعقدة يوم الخميس ٨ ابريل ١٩٤٨ على هذا الادماج أيضا •

ولما كان ذلك يقتضى زيادة عدد أعضاء مجلس الادارة لكى يتسنى له أن يضم اليه بعض أعضاء جمعية البحوث التاريخية العربية وغيرهم ممن ترى الجمعية انها بحاجة الى جهودهم فقد رأى المجلس فى نفس الجلسة ضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس ادارته أربعة أعضاء ليصير مجموعهم فيما عدا الرئيس ونائب الرئيس تسعة عشر عضوا بدلا من خمسة عشر • ولما كان ذلك يقتضى تعديل المادة ١٢ من القانون النظامى للجمعية فقد رفع وزير المعارف العمومية مشروع مرسوم بتعديل هذه المادة[٣٠] • ونتيجة لذلك صدر المرسوم الملكى بتعديل المادة ١٢ من القانون النظامى للجمعية على الوجه الآتى :

« تولى تصريف شئون الجمعية مجلس ادارة مؤلف من تسعة عشر عضوا — علاوة على الرئيس ونائبه اللذين يعينان بأمر ملكى — تختارهم الجمعية من أعضاء الجمعية العمومية من أعضاء الجمعية العاملين ، وتكون العضوية فى هذا المجلس لمدة ثلاث سنوات »[٣١] •

وطبقا لذلك صدر القرار الوزارى رقم ٧٨٩٨ بتاريخ ١٥ يونية ١٩٤٨ بتعيين الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، والهامى حسين باشا

---

(٣٠) مذكرة تفسيرية بخصوص اندماج جمعية البحوث التاريخية العربية بالجمعية الملكية للدراسات التاريخية بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٨ •

(٣١) مرسوم بتعديل المادة ١٢ من القانون النظامى للجمعية الملكية للدراسات التاريخية المعتمد بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يوليو ١٩٤٥ •

ومحمد حلمى عيسى باشا والمسيو جاستون فييت أعضاء بمجلس ادارة الجمعية[٣٢] .

وبدأت الجمعية تزاول أعمالها . ونظرا لالغاء الملكية وقيام الجمهورية فى مصر فقد طرأ على نظام الجمعية عدة تغييرات فتغير اسمها من الجمعية الملكية للدراسات التاريخية الى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، كما أن قانون تسجيل الجمعية كهيئة علمية قد تم تعديله أكثر من مرة ففى عام ١٩٥٦ تم التعديل بعد صدور القانون رقم ٣٨٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة[٣٣] وقد تطلب ذلك اعادة تنظيم الجمعية وتعديل قانونها الأساسى حتى يمكن شهره فى وزارة الشئون الاجتماعية[٣٤] . ونتيجة لذلك تم اجتماع الجمعية العمومية غير العادية فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٧ بغرض دراسة مشروع القانون المعدل لقانون الجمعية الأساسى تطبيقا للقانون .

وقد ناقش الأعضاء جميع مواد القانون المعدل وكان الجديد فيه هو تعديل المادة ١٢ من القانون النظامى للجمعية الصادر فى عام ١٩٤٦ فبعد أن كانت هذه المادة تنص على أن « يتولى تصريف شئون الجمعية مجلس ادارة مؤلف علاوة على الرئيس ونائبه اللذين يعينان بأمر ملكى من خمسة عشر عضوا تختارهم الجمعية العمومية » أصبحت كالآتى :

« يتولى تصريف شئون الجمعية مجلس ادارة مؤلف من عشرين عضوا من الأعضاء المصريين تنتخبهم الجمعية العمومية .. وينتخب المجلس بالاقتراع السرى من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس » . ومعنى

---

(٣٢) قرار وزارى رقم ٧٨٩٨ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٥ .

(٣٣) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٨ فى ٢٦ يناير ١٩٥٦ .

(٣٤) تقرير عن أعمال الجمعية سنة ١٩٥٨ .

ذلك أن عضوية مجلس الادارة اقتصرت على المصريين بعد أن كانت تضم بين جنبيها بعض الأجانب ، كما أن الرئيس ونائبه أصبحا ينتخبان من المجلس بعد أن كان يصدر قرار ملكى بتعيينهما •

أما عن باقى مواد القانون فلا توجد بها أى تعديلات جوهرية اللهم الا تحديد اجتماع مجلس الادارة مرة كل شـــهرين بدلا من مـــرة كل شـــهر(٣٥) •

ونتيجة لموافقة الجمعية العمومية على هذا القانون تم اعادة شهر الجمعية تحت رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٩(٣٦) • وسارت الجمعيـــة تزاول نشاطها طبقا لقانونها المعدل حتى ١٩٦٤/٢/١٢ حين صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وفيه نص على الغاء القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ونتيجة لذلك طلب من الجمعية مراجعة قانونها النظامى وتعديله بما يتلاءم مع أحكام القانون الجديد وعمل اللازم نحو اشهار نظامها مرة أخرى(٣٧) •

وعن تحليلنا لنصوص هذا القانون ومقارنته بما سبقه من قوانين يتضح أن الجديد فيه هو :

١ ــ عدم جواز اشتراك أحد من المحرومين من مباشرة الحقـــوق السياسية فى عضوية الجمعية •

٢ ــ عدم جواز قيام الجمعية بالعمل فى أكثر من ميدان واحد من الميادين التى تحددها اللائحة التنفيذية •

---

(٣٥) أنظر المادة ١٦ من القانون النظامى ١٩٤٦ والمادة ١٥ من القانون النظامى لعام ١٩٥٧ •

(٣٦) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٨ فى ٢٦ يناير ١٩٥٩ •

(٣٧) خطاب من ادارة النظام الاهلى بوزارة الشئون الاجتماعية الى رئيس مجلس ادارة الجمعية بتاريخ ١٩٦٤/٥/١٢ •

٣ — عدم السماح للجمعية بمباشرة نشاطها خارج القاهرة الا بعد الحصول على اذن من الجهات الادارية المختصة .

٤ — عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الادارة فى أكثر من جمعيه تعمل فى ميدان واحد الا باذن من الجهات الادارية المختصة[٣٨] .

يضاف الى ذلك أن هذا القانون طالب بتشجيع الدراسات التاريخية العربية الى جانب الدراسات المصرية فبعد أن كان هدف الجمعية هو « القيام بتنظيم الدراسات التاريخية المصرية » أصبح « تقوم الجمعية بتنظيم الدراسات التاريخية وتشجعها وخاصة الدراسات المصرية والعربية »[٣٩] وهكذا الحال بالنسبة للبنود الأخرى فى القانون حيث أضيفت كلمة العربية بجانب المصرية .

وطبقا لهذا القانون أعيد شهر الجمعية بادارة النشاط الأهلى بمديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة تحت رقم ٣٩٤ اعتبارا من ١٠/١/ ١٩٦٧ ؛ وحدد ميدان نشاطها بأنه نشاط ثقافى علمى ، كما حدد أعضاء مجلس ادارتها بخمسة عشر عضوا يجتمعون مرة فى كل شهر على الأقل[٤٠] .

وطبقا لذلك تم انتخاب أعضاء مجلس الادارة الجديد من بين المرشحين البالغ عددهم واحد وعشرون عضوا وأسفرت النتيجة عن فوز كل من حسب ترتيب الأصوات :

١ — د. أحمد عزت عبد الكريم

٢ — د. محمد محمود الصياد

---

(٣٨) ادارة النشاط الأهلى بوزارة الشئون الاجتماعية ، مذكره بعنوان بعض التعليمات التى استحدثها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

(٣٩) القانون الأساسى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

(٤٠) ادارة النشاط الاهلى — مديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة قرار رقم ١٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٧ .

٣ — د٠ محمد أحمد أنيس
٤ — د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى
٥ — د٠ جمال محمد محرز
٦ — د٠ سعيد عاشور
٧ — د٠ عبد اللطيف أحمد على
٨ — د٠ صلاح العقاد
٩ — الاستاذ عبد المنعم عمر
١٠ — د٠ ابراهيم نصحى قاسم
١١ — د٠ عبد الرحمن زكى
١٢ — د٠ محمد مصطفى زيادة ٠
١٣ — الاستاذ الشاطر بوصيلى
١٤ — الدكتور عبد المنعم أبو بكر
١٥ — السيد محمد فريد حشيش

ونظرا لعدم وجود نصوص واضحة فى القانون الجديد تعالج موضوع اختيار الهيئة التنفيذية للجمعية وهى مناصب رئيس الجمعية ، ونائب الرئيس والأمين العام وأمين الصندوق فقد اتفق منذ عام ١٩٦٨ على أن يعاد اختيار الهيئة التنفيذية لمجلس الادارة سنويا[٤٢] ويسير مجلس الادارة على هذا التقليد حتى الآن ، كما يسير نظام الجمعية ونشاطها على نسق القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ حتى الآن أيضا ٠

هذا عن ادارة الجمعية ، وتطور نظام لائحتها ، وبقى أن نعرض لانشطتها المختلفة ٠

---

(٤١) محضر اجتماع الجمعية العمومية فى ١٩٦٧/٤/١٧ ٠
(٤٢) محضر مجلس الادارة — جلسة ١٩٦٩/٦/٩ ٠